

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة والموارد المائية

كلمة
الجمهورية التونسية
في أشغال الدورة 31
لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

روما، 13-14 فبراير 2008

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المحافظين،

السيد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

السادة المحافظين،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لإدارة أشغال الدورة الواحدة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الذي يمثل موعدا هاما للتشاور والتنسيق والبحث المشترك في السبل الكفيلة لبلوغ الأهداف التي رسمناها لأنفسنا في مجال الحد من الجوع والفقر وتحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة، في إطار برنامج العمل المستقبلية للصندوق.

واسمحوا لي، بهذه المناسبة، أن أتقدم بخالص عبارات التقدير إلى السيد "لينارت بوغه"، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكافة العاملين معه من خبراء وإداريين على الجهود التي يبذلونها لتجسيم سياسة الصندوق على أرض الواقع والنهوض بالتنمية الزراعية والريفية في كافة أنحاء العالم، وأشيد بعلاقات التعاون المثمرة التي يقيمها مع الجمهورية التونسية والتي مكنت من وضع وتنفيذ مشاريع هامة في مجال التنمية الريفية المندمجة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

كما لا يفوتني أن أنوه بالمجهودات التي بذلت في سبيل التنظيم المحكم لهذه الدورة وإعداد التقارير القيمة المعروضة علينا.

السيد الرئيس،

السادة المحافظين،

يحتفل الصندوق هذه السنة بالذكرى الثلاثين لانبعاثه. وأود بهذه المناسبة أن أجدد له تهانينا ونبارك له الدور الهام الذي أمله طيلة هذه الفترة لمعاودة مجهودات الدول، وخاصة

النامية منها، في مسيرتها التنموية من خلال المساهمة في التمويل وتقديم الإحاطة الاستشارية والفنية، وهو ما كان له الأثر الكبير في دفع مسار التنمية لهذه الدول والنهوض بالمناطق الريفية.

لكن بالرغم من هذه الإنجازات فإن تحديات الفترة المقبلة، لاسيما بالنسبة للدول النامية، تعد جسيمة أمام ما تشهده اليوم الأوضاع الاقتصادية العالمية من ارتفاع المحروقات والمواد الأساسية وخاصة منها الحبوب، إضافة إلى التغيير المناخية. ويعد القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات تأثرا بهذه الظروف. وقد وضع البنك العالمي تقريره للتنمية لسنة 2008 تحت شعار "الاستثمار في قطاع الزراعة" تجسيدا لأهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية وبلوغ الأهداف الدولية المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء والجياح إلى النصف بحلول عام 2015.

وفي هذا الإطار يمثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية شريكا أساسيا، خاصة بالنسبة للدول النامية، في سعيها لبلوغ أهداف الألفية للتنمية. ولكن التقدم المحرز في هذا المجال مازال دون المأمول خاصة بالمناطق الريفية وذلك على الرغم من المبادرات المتعددة والعزيمة الدولية المتوفرة. ونحن نعتقد أن ذلك يرجع بالأساس إلى أن الأسباب الكامنة وراء الفقر الريفي متعددة ومعقدة، وتتقضي معالجتها التدخل وفق منهجيات شاملة ومندمجة وفي إطار منظومات متكاملة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لسكان الريف وتضمن لهم مواكبة مختلف التغييرات الدولية، لا فقط للتأقلم معها بل وكذلك للاستفادة منها.

وبهذه المناسبة فنحن نبارك النتائج المحققة في إطار التجديد السابع للموارد المالية للصندوق ونأمل أن تتطافر الجهود لبلوغ أهداف التجديد الثامن.

وحرصا على إكساب هذه المؤسسة الأممية العريقة مزيدا من النجاح والرفع من قدرتها التنافسية، فنحن نجدد دعوتنا إلى النظر في مراجعة شروط إسناد القروض لتمويل المشاريع التنموية لفائدة الفئات الضعيفة، لاسيما فيما يتعلق بنسبة الفائدة الموظفة عليها، باعتبار الصبغة الاجتماعية التي تطغى عادة على مثل هذه المشاريع.

السيد الرئيس،

السادة المحافظين،

على المستوى الوطني، تمكنت تونس بفضل سياسة التنمية الشاملة التي أرسى قواعدها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، والتي جعلت من ثوابتها تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من تحقيق نسق نمو متواصل بالرغم من الصعوبات التي ميزت الاقتصاد الدولي خلال السنوات الأخيرة.

وتكمن مؤشرات هذا النمو خاصة في تسجيل معدل تطور سنوي بـ 5% للنتائج المحلي الإجمالي خلال العشرية الأخيرة، وارتفاع معدل الدخل الفردي بنسبة 7.3% سنويا طيلة العشرين سنة المنقضية وانخفاض نسبة الفقر إلى 3.8% بعد أن كانت في حدود 12% خلال الثمانينات وتوسع الطبقة المتوسطة لتشمل أكثر من ثلاثة أرباع السكان.

واعتبارا للدور الذي يؤمنه القطاع الفلاحي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بالمناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، فقد حظي هذا القطاع بمكانة خاصة وتمتيزة ضمن البرامج التنموية، مكنته من الانتفاع بالعديد من الإجراءات الريادية والإصلاحات الهيكلية، نذكر منها بالخصوص إصلاح وتسوية الأوضاع العقارية ومراجعة نظام القروض والاستثمار ودعم مؤسسات البحث والإرشاد والتكوين الفلاحي وتنظيم المهنة وتطوير وسائل وأساليب تدخلها.

ولقيت مختلف هذه الإصلاحات تجاوبا كبيرا من طرف الفلاحين وكافة المتدخلين في القطاع، وكان لها الأثر الإيجابي على التطور الذي تشهده اليوم الفلاحة التونسية والنتائج الهامة التي تم تحقيقها لاسيما على مستوى الإنتاج الجملي للقطاع الذي سجل زيادة بنسبة 56% خلال الفترة 1987-2006 مقارنة بالفترة 1977-1986، مكنت من الرفع في معدلات الاكتفاء الذاتي خاصة بالنسبة للمواد الأساسية، مثل الحبوب واللحوم والخضروات والألبان وزيت الزيتون، وتعزيز أوضاع الأمن الغذائي.

وللمحافظة على هذه المكاسب وتفاديا للتأثيرات السلبية للارتفاع المشط لأسعار الطاقة والمواد الأساسية، تم وضع جملة من البرامج بهدف ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين نجاعتها والتشجيع على استعمال الطاقات البديلة والمتجددة وتوجيه الاستهلاك نحو الطاقات الأقل كلفة.

كما تم إقرار عدد من الإجراءات الرئاسية لدعم قطاع الزراعات الكبرى، تتمثل خاصة في زيادات هامة تتراوح بين 22% و50% من أسعار الحبوب على مستوى الإنتاج مقابل معدل زيادات لم تتجاوز 3 و4% خلال العشر سنوات الأخيرة، ومراجعة مقاييس القروض الموسمية للزراعات الكبرى لملاءمتها مع تطور تكلفة الإنتاج وتمكين عدد أكبر من صغار الفلاحين من الانتفاع بها. هذا بالإضافة إلى المحافظة على نفس أسعار البذور الممتازة.

كانت هذه بعض العينات من الجهود المبذولة على المستوى الوطني والنتائج التي تم تحقيقها في مجال التنمية الشاملة والقضاء على أسباب الفقر وتجسيم مبدأ الحق في الغذاء لكل مواطن.

وإلى جانب ذلك فإن تونس تسعى جاهدة لدعم أواصر التعاون والتضامن على الصعيد الدولي خدمة لبرامج أهداف الألفية للتنمية وتجسيم الحق الأساسي في الغذاء الكافي والسليم لكل فرد في أنحاء المعمورة، وجعله مكسبا حقيقيا من المكاسب الأممية للقرن الواحد والعشرين.

السيد الرئيس،

السادة المحافظين،

قبل أن اختتم كلمتي اسمحوا لي أن أشكر الصندوق على الاختيار الموفق لمحاور الموائد المستديرة والتي تنصهر ضمن قضايا الساعة ألا وهي: "كيفية مواجهة القطاع الفلاحي لظاهرة التغيرات المناخية" و"ما هي الفرص التي يمكن لصغار الفلاحين تحقيقها في ظل توسع استعمالات الطاقة الحيوية والارتفاع الغير المسبق للسلع الغذائية".

فنحن أمام موارد طبيعية محدودة، إن لم نقل في تقلص خاصة من مياه وتربة، بسبب التنافس عليها لإنتاج الطاقة الحيوية وذلك على حساب الأراضي الزراعية، وظروف إنتاج أكثر

صعوبة بحكم التقلبات المناخية وما تفرزه من كوارث طبيعية وتواتر لفترات الجفاف في بعض مناطق العالم وفيضانات في مناطق أخرى. هذا بالإضافة إلى التزايد المطرد للطلب على المواد الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم والألبان، والنتيجة عن تحسن مستوى العيش في العديد من البلدان وعن التزايد السكاني الذي من المنتظر أن يبلغ تسعة مليارات نسمة بحلول سنة 2050.

ثم إن ما يزيد الأمر صعوبة وتعقيدا هو ما تشهده اليوم السوق العالمية من ارتفاع متواصل وغير مسبوق في أسعار المحروقات، والتي لها تأثيرا هاما ومباشرا على تكلفة إنتاج وتخزين وتسويق وتوزيع المواد الأولية والمواد الغذائية وخاصة منها الحبوب، التي بلغت أسعارها مستويات قياسية، إضافة إلى تراجع المخزون العالمي من هذه المادة الاستراتيجية. وهو ما يبعث بالفعل على القلق والانشغال من مزيد تردي الأوضاع الغذائية خاصة بالدول الفقيرة. حيث أنه من المقدر، حسب منظمة الأغذية والزراعة، أن تبلغ قيمة واردات البلدان النامية من الحبوب بالنسبة لموسم 2008/2007 مبلغا قياسيا في حدود 52 مليار دولار، دون الزيادة في الكميات، وفي ذلك إهدار للموارد المالية لهذه الدول على حساب برامجها التنموية.

وبهذه المناسبة، فنحن نناشد كافة المنظمات الدولية ذات العلاقة للمساعدة على أخذ التدابير اللازمة والإجراءات العاجلة للضغط على الأسعار والحد من استمرار هذه الأوضاع، التي نخشى أن تكون سببا في ظهور بعض المعاملات التجارية الغير نزيهة كالاحتكار والمضاربات وأن تزيد في تدهور أوضاع الأمن الغذائي في العالم.

وكلنا أمل في أن تكلل أشغال هذه الدوائر المستديرة بتوصيات هامة من شأنها أن تدعم دور وقدرات الفلاحين الصغار وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتمكنهم من التأقلم مع التغيرات المناخية ومتطلبات السوق الجديدة.

السيد الرئيس،

السادة المحافظين،

إننا على يقين بأن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بما يتوفر له من إمكانيات وما اكتسبه من خبرة وتجربة في مجال التنمية لقادر على إيجاد مناهج وطرق عمل جديدة لمناصرة

الفقراء ومساعدتهم على رفع التحديات. وإننا مدعوون جميعا إلى مزيد التنسيق والتعاون والتضامن لبلوغ التنمية المستدامة والقضاء على أسباب الفقر.

وختاما يطيب لي أن أتوجه بالشكر إلى كل الدول ومؤسسات التمويل والمنظمات التي تدعم الصندوق حتى يتمكن من أداء مهمته وتحقيق أهدافه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.